



لماذا تأتي العقوبات على روسيا بنتائج عكسية ؟

الكاتب: أرييل بتروفيتش

المصدر: مجلة "Responsible Statecraft" الأميركية نشر بتاريخ 30 تشرين الأول 2024



عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقل، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقل، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا تهّم الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز وإنما تعبر عن رأي كاتبها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

<https://www.almanbar.org>

info@almanbar.org

لماذا تأتي العقوبات على روسيا بنتائج عكسية؟

الكاتب: أرييل بتروفيتش

المصدر: مجلة "Responsible Statecraft" الأميركية نشر بتاريخ 30 تشرين الأول 2024¹

تبدو موسكو ناضجة في تحمّل الألم الاقتصادي الذي فرضه الغرب عليها بعد غزوها لأوكرانيا، لكنّ ما يحدث اليوم هو أن روسيا تزدهر وليس العكس.

اعتمدت الولايات المتحدة وحلفاؤها على العقوبات كواحدة من الأدوات الرئيسية للحدّ من العمليات العسكرية الروسية في أوكرانيا. كذلك تهدف هذه العقوبات، لتشمل قادة وشركات ورجال أعمال بعد فرض قيود صارمة على القطاعات الرئيسية مثل النفط والغاز الطبيعي الروسي، بالإضافة إلى فرض تكاليف اقتصادية غير مقبولة تعيق على نحو مباشر المجهود الحربي الروسي، وتُحفّز موسكو لإنهاء حملتها العسكرية.

مع ذلك، يناقش الخبراء ما إذا كانت هذه الأداة تعمل بشكل جيّد وما مدى نجاحها، ويُجادل البعض بأنّ العقوبات الشاملة، وخاصة القيود الواسعة النطاق المفروضة على عائدات النفط والغاز، ستجعل الاقتصاد الروسي يثبو على ركبتيه، ممّا يُؤدّي إلى إنهاء موسكو لحملتها العسكرية. ويُقرّ آخرون بأنّها قد لا تُنهي الحرب بنجاح فوراً، لكنهم يُؤكّدون توفيرها على الأقلّ طريقة غير مُكلفة ومنخفضة المخاطر لإبطاء التقدّم الروسي واتّخاذ موقف علني ضدّ الغزو.

وبعد ما يقرب من 3 سنوات، لا تزال الحرب مُستعرة، ولا يزال الاقتصاد الروسي مُنتعشاً، والدعم الشعبي المحلي للرئيس فلاديمير بوتين والكرملين صعد إلى أعلى مستوياته إطلاقاً.

والمشكلة في هذه المناقشة الاقتصادية وحدها هي أنها تتجاهل خطر العواقب الهدّامة. فلم تفشل العقوبات في إنهاء الحرب في أوكرانيا أو إضعاف عملة الكرملين القتالية فحسب، بل إنها أخذت تأتي بنتائج عكسية أيضاً، مما عزّز عن غير قصد موقف موسكو المتشدّد، وقوّض فائدة الاستراتيجيات البديلة، ممّا يُفضي إلى نتيجة أن الموقف الذي يرى في العقوبات أفضل من لا شيء، يتجاهل على الأقلّ عواقبها الضارة الطويلة الأجل على السلام الإقليمي والاستقرار الدولي.

لقد شملت العقوبات المفروضة على روسيا بعد غزوها لأوكرانيا مجموعة متنوعة من التدابير، بدءاً من القيود الاقتصادية ووصولاً إلى ضوابط المعلومات. وقد توسعت لتشمل حظر الصادرات الصناعية والتكنولوجية، وتجميد الأصول البنكية، والقيود على وسائل الإعلام المملوكة للدولة، بالإضافة إلى عقوبات مستهدفة ضد شخصيات بارزة، بما في ذلك الرئيس بوتين. وتعتبر العقوبات الأكثر تأثيراً هي الحظر الدولي على النفط والغاز الروسي، الذي يمثل 60% من صادرات روسيا وحوالي 40% من ميزانيتها الفيدرالية.

¹ Why sanctions on Russia are literally backfiring. <https://responsiblestatecraft.org/russia-sanctions-2669544511/>

حجج مؤيدي العقوبات

مُنذ بداية الأزمة في العام 2022، بدت روسيا مُستعدة للرضوخ للعقوبات الغربية، بناءً على حسابات حجمها الاقتصادي وتنوع أسواقها ونتاجها المحلي الإجمالي وهو أقلّ من الربع بالقياس مع الولايات المتحدة، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يحتلّ المرتبة 70 على الصعيد العالمي، ما سهّل آنذاك من تقدير العوامل الإيجابية للتنبؤ بحساسية العقوبات على روسيا، التي تعتمد إلى حدّ بعيد على عائدات تصدير النفط والغاز في العديد من وظائفها الحكومية، ممّا يضع اقتصادها الريعي، بمواجهة القوى التي تفرض العقوبات وتمتلك اقتصادات هائلة وأسواقاً مُستقرّة ومُتنوعة وهي ضرورية لممارسة نفوذ سياسي كبير في الساحات العالمية.

على السطح، بدت هذه العقوبات وكأنها رهان جيد. وبمعايير ساذجة، حققت العقوبات بعض النجاح. ويجادل المؤيدون بأن العقوبات تعمل لأن الشركات الأجنبية أُغلقت، وتوقف تقريباً الإنتاج المحلي، وهربت المواهب المحلية، بحيث أصبح الاقتصاد الروسي الآن قنبلة موقوتة جاهزة للانفجار. لكن العقوبات هي لعبة طويلة تأخذ وقتاً لتراكم الضغط، لذا يجادل المؤيدون بالإنظار حتى تعلن موسكو "الاستسلام".

المقاومة الاقتصادية الروسية

لكنّ انتظار روسيا بصبر لإستنفاد احتياطاتها لم ينجح كما كان يأمل مؤيدو العقوبات. فموسكو، ليست مُتلقية سلبية، فقد حمت أصولها، وبنت شبكات تجارية جديدة، وكسبت في النهاية من صادراتها النفطية في عام 2023 أكثر من عام 2021، وبُترّر بعض النقد الأمر بأنّ العقوبات قد فشلت، لأنّ الولايات المتحدة وحلفاءها غير قادرين أو راغبين في فرض عقوبات شاملة بما فيه الكفاية. فيما يُلقى آخرون باللوم على السياسات المالية المحليّة الذكية لموسكو. ولا يزال آخرون يلومون دول مجموعة "بريكس" على تقويض جهود العقوبات الغربية بشكل منهجي.

ولكن سواء عن طريق التخريب الخارجي أو مناعة موسكو المحليّة المتزايدة ضدّ العقوبات، أصبحت روسيا الآن أقلّ عرضةً اقتصادياً لضغوط العقوبات بالمقارنة عمّا كانت عليه في عام 2022. فقد تضاعفت تدفقاتها التجارية مع الصين من 2021 إلى 2023 وزادت الصادرات إلى الهند عشرة أضعاف. وبدلاً من الحدّ من المجهود الحربي، حقّزت العقوبات شراكة اقتصادية وسياسية مع الصين والهند وإيران وكوريا الشّالية، ممّا يُشير إلى إعادة هيكلة جيوسياسية مُثيرة للقلق. وهذا يعني أن هذه الشبكة المتنامية من الشركاء ستكون أكثر مقاومة للعقوبات اقتصادياً ومعادية للغرب سياسياً.

الموافقة العامّة

ومع ذلك، يجادل مؤيدو العقوبات بأنه حتى لو تمكنت موسكو من حماية نخبتها من التكاليف الاقتصادية، فإنّ الجمهور الروسي لا يزال يحتفظ بالفاتورة وسوف ينقلب في النهاية على قاداته. لكن هذا المسار إلى تغيير السياسات يبدو غير مرجّح على نحو متزايد.

وفي حين تهدف العقوبات إلى تقويض الدعم الشعبي لسلوك الحكومة الروسية الخاضع للعقوبات، فقد ردّ الجمهور الروسي بدلاً من ذلك على العقوبات من خلال الالتفاف وراء الحكومة، وتعزيز الموقف السياسي الداخلي لبوتين وأنصاره. وحتى قبل أن تبدأ مؤشرات الصحة الاقتصادية في الارتداد، كانت معدلات التأييد الشعبي لكل من بوتين وحكومته بشكل عام قد تجاوزت بالفعل مستويات ما قبل الحرب.

مثل العديد من الأنظمة الإستبدادية، تمسك موسكو بزمam الأمور في انتشار المعلومات محلياً، ولديها تاريخ في استمالة المعلومات التي تأتي لمصلحتها السياسية الخاصة. وقد استخدم القادة الروس العقوبات لحشد الدعم الشعبي، وإعادة توظيفها لإثارة الروح الوطنية ومقاومة الضغوط الأجنبية من خلال السيطرة على السرد المحلي حول العقوبات والحرب.

تأثير الارتفاع هذا ليس جديداً، فقد تمتع بوتين ومجلس الدوما بتأييد طفيف بعد غزو جورجيا في عام 2008 وازدياد أكبر بعد ضم شبه جزيرة القرم في عام 2014. ولكن الأمر الملحوظ هو المدة التي تمكنت فيها كل فروع الحكومة الروسية من الوصول إلى أعلى مستوياتها في مرحلة ما بعد أوكرانيا. كانت الموافقة على سياسات بوتين تحوم حول 65٪ لمدة عامين، لكنها قفزت إلى أكثر من 80٪ بعد الغزو وارتفعت منذ ذلك الوقت.

كذلك أتت محاولات مكافئة التضليل والدعاية بنتائج عكسية. حاولت الشركات الخاصة مثل "إكس" و "ميتا" اتخاذ إجراءات صارمة في عام 2022، حيث تم حظر الحسابات الرسمية وإزالة منشورات وسائل التواصل الاجتماعي الكاذبة أو المضلّة. وردت موسكو بتحرير سلسلة من قوانين الرقابة وحظر "فيسبوك" و "إكس" و "ميتا" كلياً في روسيا. وتم طرد وسائل الإعلام الدولية والمستقلة، ومراقبة حسابات وسائل التواصل الاجتماعي، وإسكات المراسلين، وكل ذلك أدى فعلياً إلى قطع وصول الجمهور الروسي إلى أي تقارير مستقلة عن الصراع.

دون وجود تدقيق مستقل للحقائق لتعكير بيئة المعلومات المحلية، قد تجد الدعوات لمقاومة العقوبات والإحتشاد وراء القادة في موسكو أرضاً أكثر خصوبة. إنهم لا يرون سوى ادعاءات "مسؤولية حماية" المواطنين الروس في أوكرانيا، ويستشهدون بالناتو و"تاريخ القسوة" للولايات المتحدة، ويزعمون أنه "بغض النظر عن الوضع في أوكرانيا.. الغرب لديه هدف واحد فقط هو كبح جماح تطور روسيا، لكنّ العقوبات والقيود ساهمت عن غير قصد بتقوية الموقف السياسي الداخلي للرئيس بوتين وأنصاره".

عواقب عكسية

ينبغي أن يُنظر إلى العقوبات على روسيا إلى ما هو أبعد من التدابير الاقتصادية البسيطة للنظر في المخاطر الطويلة الأجل. إن العقوبات ليست مجرد وسيلة رخيصة وغير عنيفة للإشارة إلى الرفض العام مما كانت عديمة الجدوى، ذلك أن التكاليف الاقتصادية ليست الجانب السلبي الوحيد. وقد أدت العقوبات إلى أن تتمتع موسكو بحافز أكبر وقدرة أكبر على متابعة التوغلات العسكرية في المستقبل، بالإضافة إلى موافقة لا جدال فيها من جمهور محلي معزول، ومقاومة إقتصادية لمواجهة القيود المستقبلية.

نتيجة لذلك، وعلى الرغم من أنّ العقوبات قد تخدش رغبة واشنطن في مقاومة الغزو، إلا أنها تخلق في الواقع حوافز ضارة تقوّض المشاركة المستقبلية مع موسكو بشأن أوكرانيا والأمن الدولي على نطاق أوسع.